دراسة احصائية تفضح التزاوج بين الاضطهاد الطبقي والاضطهاد القومي

الاضطهاد الطبقي للعرب في اسرائيل

هذه دراسة مهمة عن الاوضاع العربية العمالية والفلاحية في اسرائيل ، تعتمد على الاحصاءات ، كتبها « ن . فينشوك » الاسرائيلي الذي ينتمي الى « ماتس بن » ، وهي تشكل ، في سلسلة المقالات التي تنشرها « الهدف » عن البنية الراسمالية للاقتصاد الاسرائيلي حلقة مهمة جديرة الدراسة الدقيقة ، وقد صرفنا النظر ، لاسباب مختلفة ، عن تثبيت المراجع التي اعتمدها المؤلف لهذا الفصل (وهي ٢٢ مرجعا) على اعتبار ان كتابه الضخم هو الاهم .

الهدف

خلافا للبد العاملة اليهودية في اسرائيل التي تكاد لا تبلغ نسبتها في القطاع الزراعي ١١،٥ ٪ من المجموع ، فان اليد العاملة العربية معركزة في القطاع الزراعي بنسبة ٨) ٪ (اي ٣٠،٠٠٠ شخص في حزيران ١٩٦٧) . وبينما تبلغ نسبة ١٣،٤ ٪ فقط لدى اليهود .

وعكس هذا التوزيع الديمغرافي البيان ، الانصمام الذي يعز الجمع الاسرائيلي ، وكان اهم نتائج سياسة التفرقة التي مورست ضد العرب ، ان اتكلا العرب على انفسهم في قراهم . وحسب احصائيات عام ١٩٦١ ، فان ١٢٤٦ ٪ فقط من العرب يسكنون في مدن مختلطة .

ويضيف نفس المصدر ان حوالي ٥٨ ٪ من العرب يقطنون « مقاطعة » الجليل ، واقل من ٣٠ ٪ يقطنون منطقة حيفا وحوالي ١١ ٪ يقطنون « المثلث » والباقون يقطنون النقب .

والجدول التالي يعطي فكرة عن توزيع اليهود والعرب في اسرائيل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي :

● النسب المئوية للبد العاملة في عام ١٩٦١ ●

القطاع	اليهود	العرب
الزراعة والصيد	١٤،٥	٤٧،٩
الصناعة والحرف	٢٤،٦	١٤،٧
البناء والانشاءات العامة	٨،٥	١٥،٦
ماء ، كهرباء ، غاز ، صحة عامة	١،٩	٠،٧
تجارة ومصارف	١٢،٣	٦،٣
النقل ومواصلات	٦،٦	٣،٤
ادارة ، تعليم ، قضاء ، صحة	٢٤،٢	٧،٣
الخدمات الشخصية	٧،٤	٣،٥
المجموع	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

ويظهر هذا الجدول بوضوح تمركز اليد العاملة العربية في الزراعة والصناعة الاولية والبناء .

والجدول التالي ، جدول توزيع اليد العاملة حسب المهن ، يثبت بشكل تفصيلي واوضح ، الطابع البروليتاري (الكادحي العمالي) لليد العاملة العربية .

● توزيع اليد العاملة حسب المهنة في عام ١٩٦١ ●

المهنة	اليهود		العرب	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المهن الحرة والفنيون	٨٤،٦٠٠	١٣،٣	٢،٥٠٠	٤،٢
الاداريون والموظفون	٧٢،٠٠٠	١١،٤	٨،٠٠٠	١٣،٣
التجار	٦١،٠٠٠	٨،٩	٣،٠٠٠	٥،١
العمال الزراعيون	٩٨،٤٠٠	١٤،٤	٢٧،٥٠٠	٤٦،٧
عمال النقل والمواصلات	٢١،٨٠٠	٤،٧	٢،٠٠٠	٣،٤
عمال الصناعة والبناء	٢٢٤،٣٠٠	٣٢،٦	١٨،٧٠٠	٣١،٧
الخدمات	٨٨،٥٠٠	١٢،٩	٤،٠٠٠	٦،٨
المجموع	٦٨٧،٠٠٠	١٠٠ ٪	٥٨٨٠٠	١٠٠ ٪

المهن	اليهود	العرب
المهن الحرة والفنيون	١٧،٤ ٪	٣،٢ ٪
اداريون وموظفون	—	٤،٥ ٪
عمال زراعيون	١٣،٩ ٪	٢٧،٠ ٪
عمال الصناعة والبناء	٣٣،٣ ٪	٢٥،٣ ٪
عمال الخدمات	٢٠،٠ ٪	١٣،٦ ٪
	١٠٠ ٪	١٠٠ ٪

وقد شكل العرب خلال هذه الفترة حوالي ربع العمال الزراعيين الجدد (٥٧٠٠ من اصل ٢٠،٣٠٠) وتوجه العمال العرب تقريبا بنفس النسبة من اليهود ، الى القطاعات الصناعية ، لكنهم خلافا لليهود ، لم يتمكنوا من الوصول الى الوظائف العليا والى فئة الموظفين .

وتميز الاجراء العرب عن اليهود بكونهم ما يزالون يقطنون المناطق الريفية حتى لو كانت اماكن عملهم في المدن .

ونلاحظ ايضا ان اكثر من ٩٠ ٪ من اليد العاملة العربية من الاجراء وتعتمد اغلبيتهم الساحقة على ارباب العمل اليهود ، من جراء تخلف وركود القرى العربية .

وهذا يعني ان العلاقات العربية – اليهودية في اسرائيل تأخذ طابعا هرميا . وحسب احصاء ١٩٦١ فمن اصل ١٩٥٢ موظفا كبيرا يعمل في الوزارات الاسرائيلية ، نجد في ذلك سلك القضاء يوجد بالضبط موظفان عربيان فقط !

ان البنية الاجتماعية للعرب في اسرائيل تتميز بتمركز كثيف في الشرائح الدنيا للعمل الذي يوصف « بالعمل الاسود » . (بناء ، عمل زراعي) ، وبوجود يكاد لا يذكر في وظائف الاشراف والمراكز الادارية العليا .

ان هذه البنية تجعل « ابراهيم شباط » يعتبر ان الهوة بين العمال العرب واليهود في اسرائيل تأخذ شكلا اجتماعيا : العرب يتعاطون الاعمال اليدوية تحت اشراف يهودي .

للتدليس الان القطاع الزراعي : نلاحظ بادىء ذي بدء ان الـ ١،٤ قرية عربية تطور ببطء من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد يتوجه

□ مشاهد من حياة العمال العرب في تل ابيب ! □

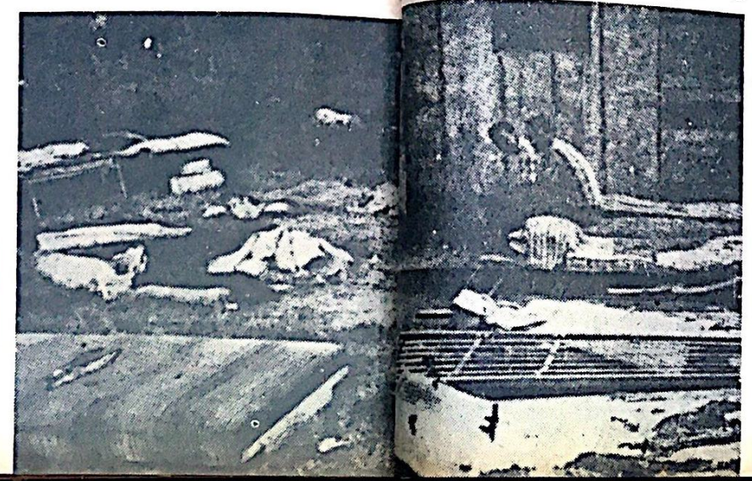

الاضطهاد العنصري الذي يتعرض له عرب فلسطين المحتلة

العرب في اسرائيل

□ العرب في فلسطين المحتلة : عمال تحميل ! □

اتجاه نحو السوق . وبسبب هجرة النخب الاقطاعية ، وبسبب التحولات التي اصابت بنى المجتمع الريفي التقليدي بعد قيام دولة اسرائيل ، اصبحت منذ عام ١٩٥٠ ، الاغلبية الساحقة من الاراضي المزروعة في القطاع العربي هي قطع ارض فردية صغيرة يملكها الفلاحون الذين يستثمرونها .

وقد اضعف البنى الريفية التقليدية ، التي كانت تتميز بالملكيات الكبيرة وباستمرار نظام الشياع ، عندما قام « محافظ الاملاك المتروكة » الاسرائيلي بتوزيع حصص فردية تبلغ مساحة كل منها ٢٠ دونما على بعض العائلات الفلاحية العربية .

ومع ان هذه الاراضي كانت فيما قبل ملكا للاقطاعيين ، فقد تمت اذا اعادة توزيع جزئية – مقابل الاراضي التي تم الاستيلاء عليها من قبل الدولة – وقد شمل هذا التوزيع حوالي ١،٠٠٠ دونم وزعت على ٥٠٠٠ عائلة تقريبا .

وتقدر مساحة الاراضي العربية المزروعة بشكل نصف – كثيف بحوالي ٩٥٠،٠٠٠ دونم من اصل ٣٢٠،٠٠٠ . ولكن في عام ١٩٥٨ ، كانت نصف الاراضي العربية ما تزال تزرع بشكل بدائي من قبل البدو ، وفي الاجمال ، فان الزراعة العربية متخلفة جدا بالنسبة للزراعة اليهودية بسبب التأخر التقني ، واستيلاء اليهود على اغنى الاراضي .

وطبعا ، لا تستفيد الزراعة العربية من المساعدات والافضلية التي تلقاها الزراعة اليهودية من قبل الدولة والمنظمات الصهيونية . وحتى عام ١٩٥٤ ، كانت الحكومة الاسرائيلية تفرض على القرى العربية تصريف منتوجاتها عبر مؤسسة احتكارية تامة للدولة ، كانت تشتري المنتوجات باسعار ادنى من الاسعار المتداولة في السوق .

وكان مبرر هذا النظام ضرورة خلق « صندوق تنمية » للقرى يموله الفروبون انفسهم (!!) وتحت الضغط المزايد ، ارغمت الحكومة الغاء هذه المؤسسة الاحتكارية لتجنب ازدياد نقمة الفروبين العرب .

وسنثبت فيما يلي بعض الجداول التي تبين بشكل واضح انحطاط الزراعة العربية في اسرائيل ، والتأخر المتصاعد التي تسجله بالنسبة للزراعة اليهودية .

ويبين الجدول الاول تطور المساحة المزروعة من قبل العرب ما بين ١٩٤٥ و ١٩٥١ ، ولا يتضمن هذا الجدول الاراضي المزروعة في منطقة بئر السبع ، ولا الاراضي المزروعة على مقربة من المدن :

	القرى العربية التي ستضم في حوزة اسرائيل (عام ١٩٤٥)	نفس القرى العربية كما اصبحت في اسرائيل عام ١٩٥١
عدد السكان (بالآلاف)	٩٦	١٠٤
المساحة المزروعة (بالاف الدونمات)	٨٠١	٥٥٣
– منها البساتين	١١٧	٧٤
المساحة المزروعة بالنسبة للفرد	٨٤٣دونم	٥٤٣ دونم

يبدو التراجع واضحا ، واذا نظرنا الى التحولات التي شهدتها فترة ١٩٥٠ – ١٩٦١ ، فان هذا الانطباع يتأكد تماما ، ويظهر الضغط المتصاعد الذي يمارس على الارض ، كما يظهر ان الاراضي التي يزرعها العرب تتقلص تدريجيا :

الاراضي التي يملكها المزارعون العرب (١٩٥٠ – ١٩٦١)	١٩٥٠	١٩٦١	النسبة المئوية (١٩٥٠ – ١٩٦١)
عدد سكان الريف	٦١،٥٦٢	٨٤،٢٠١	+ ٣٦٨ ٪
المساحة الاجمالية المزروعة	٣٦٢،٧	٢٢٣٩٨٧	– ١،٠٤٦ ٪
المساحة المروية	٤٥٤٩	١٧٩،٥	+ ٢٩٣ ٪
المساحة الاجمالية المعدلة (*)	٣٧٥٨٥٤	٢٧٧٧،٢	– ٠،٤٥ ٪
المساحة المعدلة بالنسبة لكل فرد	٤٠١ دونم	٢٠٧ دونم	
نسبة الاراضي المروية على مجمل الاراضي المزروعة	١٠٣ ٪	٥٠٥ ٪	

(*) نسبة المعادلة : ٤ = اي ان كل دونم مروي يعادل ٤ دونمات غير مروية .

ولنقارن الان الوضع الزراعي العربي بالنسبة للوضع الزراعي اليهودي في اسرائيل ، في عام ١٩٦١ – ١٩٦٠ :

	العرب	اليهود
المساحة الاجمالية المزروعة بالنسبة لكل ربعي	٤٠٦ دونم	١،٠٤١ دونم
المساحة المعدلة المزروعة بالنسبة لكل ربعي	٥٠١ دونم	١٤٠٣ دونم
المساحة الاجمالية المزروعة بالنسبة لكل ربعي ، باستثناء مقاطعة بئر السبع .	٢٠٨ دونم	٩٤٠ دونم

ولقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية بعض الاجراءات كمنح قروض بفوائد متدنية من قبل وزارة الزراعة مما ادى الى ضرب احتكار المرابين في الريف ، لكن الحكومة لم تقم باي خطوة فعلية للحد من تدهور الزراعة العربية .

فحسب احصائيات عام ١٩٦١ ، كان المزارعون العرب يشكلون ٣٨،١ ٪ من مجمل المزارعين في اسرائيل ، وكانوا لا يزرعون سوى ٢١،٢ ٪ من الاراضي ، ولا ينتجون سوى ٥،٧ ٪ من الانتاج الزراعي الاجمالي ، ولا غرابة في ذلك عندما نعلم مثلا ان المزارعين العرب لا يملكون سوى ٢،١ ٪ من الاراضي المروية .

والتراجع واضح حتى بالنسبة لاعوام ١٩٥٠– ١٩٤٩ ، حيث كان الانتاج الزراعي العربي لا يزال يمثل ٨،٢ ٪ من مجمل الانتاج الزراعي في اسرائيل .

وبالفعل فان متوسط دخل الفلاحين الفقراء العرب الذين يمثلون اكثر من نصف سكان الريف العرب ، يبلغ ١٧٠٠ ليره اسرائيلية ، اي انه اقل بكثير من متوسط دخل العامل غير المؤهل (٢٥٠٠ الى ٥٠٠٠ ليره اسرائيلية) او متوسط دخل المزارع اليهودي (٢١٧٢ ليرة) .

وقد ساهم هذا الفارق الواسع ، مع نقص مساحة الاراضي التي يزرعها العرب – وكثيرا ما تكون هامشية وغير صالحة للري – الى استحالة امتصاص السكان العرب المزايدين بسرعة ، والى تحول عدد متزايد من العرب الى مواقع بروليتارية . (ففي عام ١٩٥٢ مثلا ، كان سكان القرى يملكون ما معدله ٦ دونمات من الاراضي الممكن زرعها ، بالنسبة للفرد الواحد ، وفي عام ١٩٦٥ ، اصبحوا يملكون ٤،٢ دونم فقط) .

ونحا ان الحكومة والمؤسسات الصهيونية لا تعير اي اهتمام للتطور الصناعي للقطاع العربي ، فان ٤٢ ٪ من العرب البالغين سن العمل ، يعملون خارج مكانهم ، لتحسن اوضاعهم المعيشية المزرية . وتزدع الارض بشكل رئيسي الاطفال والنساء . وحتى هؤلاء ، فانهم يدأوا يعملون بصوره متزايده خارج قراهم .

واثبت دراسه لقريه عربيه على الحدود ، ان ٣٦،٦ ٪ من الاطفال ما بين سن العاشره والثالثه عشر يعملون خارج قراهم .

وتدفع استحاله مزاحمه الزراعه اليهوديه المكثفه من جهه ، وعبء الضرائب المتزايد من جهه اخرى ، بدفع الفروبين العرب الى العمل خارج قراهم .

ويقول موظف عربي في وزاره الزراعه ، ان عملاء مكتب الجبايات، يضمنون فرصه عدم توفر حسابات دفعه لكي يعيدوا مداخيل الفلاحين على اكثر مما هي فعلا ، ويحملوهم ضرائب توازي هذه التقييمات « المتخيله » !!

وطابع التنقل يميز بشكل عام اليد العامله العربيه في اسرائيل فان ٥٦ ٪ من الفروبين و ٢٧،٠ ٪ من سكان المدن يعملون خارج المساحه التي يسكنها « مكتب العمل » المحلي .

ويمنع نظام الاداره العسكريه العمال العرب من السكن في اماكن عملهم . وقد استعملت الادارة العسكريه سلطاتها في ظروف عديدة من اجل « حمايه العمل » (اليهودي طبعا !) في فترات البطالة .

وكثيرا ما يمس العمال العرب في ظل اوضاع « غير شرعية » يقومون « بالعمل الاسود » (سبه للسوق السوداء) ويخشون التسريح الكيفي في كل لحظه ، ويسكنون في الاسطبلات وفي البنايات التي هي في طور البناء ، وسلط عليهم الاحتقار العرقي العام الذي يميز به المجتمع الاسرائيلي . ومن هنا تحولت القرى العربيه الى « قرى – منامه » ، تفرغ من سكانها خلال النهار .

وبعض العمال المهاجرين لا يعودون لقراهم سوى مره كل اسبوع او حتى مره كل شهر . وكل يوم عند طلوع الفجر ، تتحرك الباصات على طرق الجليل الصغيره ، حامله حمولها من العمال العرب الى المستعمرات اليهوديه والى المدن ، ولا شك ان ارتباط العربي العميق بارضه يعوي ايضا هذا النمط من الحياه المتنقله .

وتمارس السلطات الاسرائيليه سياسه معرفه صريحه فيما يتعلق بالتنميه . ويذكر « شباط » مثلا على ذلك « كيف نفسر ان في « الناصره اليهوديه » الوم معمل نسيج ومعمل شوكولا ومعمل شفرات حلاقه وحتى معمل لجمع السيارات ، بينما ارغمت مؤخرا المؤسسه الصناعيه الوحيده في الناصره العربيه – وهي مصنع سجاير كان يشغل على كل حال ١٠ عمال فقط – على الوقف عن العمل ؟ » (!)

وقد اصابت البطاله المزمنه التي عاناها الاقتصاد الاسرائيلي عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ ، بصوره خاصه لعمال العرب ، حيث نسبة العمال غير المؤهلين وعمال بناء مرتفعه جدا . وكانت بالفعل حركة البناء قد تراجعت بشكل واسع ، ليس فقط لكون البناء شديد التأثر بالحاله الاقتصاديه العامه ، بل ايضا لان حركه الهجره التي يستند عليها البناء بدأت بتقلص . وفي ايلول ١٩٦٦ كانت نسبه العاطلين عن العمل العرب تبلغ ١٠ ٪ من الـ ٥٠،٠٠٠ عامل عربي ، وكانت هذه النسبه ترتفع يوما بعد يوم . وكانت حركة هجره الشباب العرب الى الخارج ، وخاصه الى كندا تتوسع يوما بعد يوم فالبنى المهمه للاجراء العرب تجعلهم شديدي الحساسية للازمات الاقتصاديه .

وفي غياب التصنيع وفي غياب التجدد في وسط العمل ، بدأت القرى العربية تتحول الى اوضاع بروليتارية ، وبدأت بنيتها تتخلع ، واليد العامله ، كما راينا ، هي كثيره النخرل . وكثيرا ما يقوم الفلاح العربي بعدة اعمال جانبيه ، الى جانب عمله في الحقل ، لتغطيه حاجيه الضروريه . ويلاحظ ان المسيحيين العرب، الذين يتمتعون بنسبه تعلم اعلى يتواجدون بنسبه اكبر بين العمال غير الزراعيين وخاصة بين العمال المتخصصين .

كل ذلك يعني طبعا ان تحولا جوهريا قد طرأ على اليد العاملة العربية منذ عام ١٩٢٠ ، حيث كان ١٢ ٪ فقط من الفلاحين ، اجراء دائمين او بشكل مقطع .